الاطفال في خلاف مع القانون ونظام العدالة الخاص بهم: منى أبو اسنينة – منسقة وحدة عدالة الأطفال/ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

تسلط هذه الورقة الضوء على واقع الأطفال في خلاف مع القانون في أراضي السلطة الفلسطينية، واقعهم المجتمعي، القانوني، المؤسساتي، لترصد في النهاية واقعهم في الحماية، والمقصود هنا الحماية بالمفهوم الواسع.
فالحركة العالمية للدفاع عن الأطفال تعمل على رصد واقع الأطفال في خلاف مع القانون على عدة مستويات، وذلك من خلال الرقابة على كافة المراحل التي يمر بها هؤلاء الأطفال، خصوصاً خلال النظام القضائي الذي يحكمهم، أو حتى خارج هذا النظام، وتتبع الحركة في ذلك عدة وسائل لتحيط بكافة أطراف النظام الخاص بهؤلاء الأطراف، أو الذي من المفترض أن يكون مخصصاً لهم.
تتحدث هذه الورقة أيضاً عن ابرز المخرجات والإشكاليات التي خلصت إليها الحركة خلال عملها مع الأطفال في خلاف مع القانون، سواء خلال النظام القضائي الذي يحكمهم، إضافة إلى الأسباب المجتمعية وراء مخالفتهم للقانون أو توجيه الاتهام لهم بذلك.
في النهاية تقدم هذه الورقة توصيات للوصول إلى نظام متخصص للأطفال في خلاف مع القانون تحكمه المبادىء العادلة والمعايير الدولية في ذلك، نظام يشمل المؤسسات والمجتمع المحيط أيضاً، ويتعامل مع الطفل الذي في خلاف مع القانون على أنه ضحية عنف مجتمعي وإهمال، وبحاجة إلى رعاية وحماية، وصولاً إلى العدالة الإصلاحية لهذا الطفل، بما يوازن بين مصلحة الطفل الفضلى وأمن المجتمع.